

دراسة عن

# آثار ونية الإبلاغ عن الفساد في الكويت

أعدت الدراسة لجمعية الشفافية الكويتية

باشراف كل من

الاستاذ / ماجد المطيري      الاستاذة / هيام الدويله

مارس ٢٠٢١



## جدول المحتويات

- ٣ ..... الملخص التنفيذي
- ٤ ..... المقدمة
- ٤ ..... أهداف الدراسة
- ٥ ..... نبذة عامة حول الكويت
- ٧ ..... الإطار والمكانة السياسية لدولة الكويت
- ٩ ..... ما هو الفساد؟
- ١١ ..... ما هو الإبلاغ عن الفساد؟
- ١٣ ..... الدراسات السابقة
- ١٦ ..... منهجية الدراسة
- ١٧ ..... نتائج الدراسة
- ٢١ ..... مناقشة النتائج
- ٢٧ ..... التوصيات
- ٢٨ ..... المراجع:

## الملخص التنفيذي:

رقي المجتمعات يقاس بمدى تطورها في كافة مجالات الحياة وعلى رأسها: الصحة والتعليم والبنية التحتية ومدى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وسعيها الدؤوب في تحسين ترتيبها في المؤشرات الدولية التي تقيس فاعلية الأداء المؤسسي وثقة الناس ودور الدولة في مكافحة الفساد.

وتتميز دولة الكويت في تجربتها الديمقراطية وإيمانها بدولة المؤسسات وكذلك الدور الرائد لمنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها جمعية الشفافية الكويتية والتي تلعب دور حيوي وفعال في رصد حالات الفساد وتقديم التوصيات التي من شأنها تمكين الدولة من القضاء عليه وتعزيز منظومة الوقاية المجتمعية.

وبالرغم من رفع حكومة الكويت شعار مكافحة الفساد منذ ٢٠١٧ إلا أن ترتيب دولة الكويت قد تراجع على مؤشرات الفساد بشكل عام، حيث احتلت دولة الكويت المرتبة ٧٨ عالمياً و ٥ خليجياً في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام ٢٠٢٠ والصادر من منظمة الشفافية الدولية (من ١٨٠ دولة) بمجموع نقاط يساوي (٤٢) نقطة (مجموع نقاط ١٠٠ يعني دولة خالية من الفساد على حسب المقياس)، لتسجل بذلك ترتيباً متدنياً عالمياً ومؤشراً على انتشار الفساد مقارنةً بالدول المتقدمة ( بلغ متوسط الدرجات العالمي للمؤشر في ٢٠٢٠ (٤٤) درجة )

كما شهدت دولة الكويت خلال الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في مستوي الشفافية و توقعات الناس وآمالها في مكافحة الفساد و محاسبة المتورطين فيه مما ألقى بالعبء الكبير على كافة الأجهزة المعنية في الاستجابة لتلك التوقعات، و تحفيز الناس على المشاركة في الإبلاغ عن حالات الفساد تأصيلاً لمقولة « كل مواطن خفير » من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وهي الجهاز الحكومي المعني في تلقي بلاغات الفساد وتعد البوابة الأولى لرفع ثقة الناس في مدى جدية الدولة في تعزيز مناخ الشفافية ومكافحة الفساد.

وانطلاقاً من دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها السلطة الخامسة في أي مجتمع متحضر ولها دور مهم وفعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وترسيخ القيم والمبادئ وأخلاقيات العمل ونشر الثقافة المجتمعية في محاربة الفساد بمختلف أنواعه ودعم كل ما من شأنه خدمة الصالح العام وتحقيق المنفعة العامة للفرد والمجتمع ، فقد بادرت جمعية الشفافية الكويتية بإعداد هذه الدراسة والتي تهدف إلى تحديد العوامل التي تؤثر على ثقافة الناس في الإبلاغ عن حالات الفساد وسلوكهم في التعامل معه.

## المقدمة :

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحظى باهتمام كافة الخبراء و الباحثين و كافة أجهزة الدولة المعنية، حيث يؤثر الفساد على جميع جوانب الحياة المالية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وبالتالي تقوم معظم الدول باتخاذ إجراءات مشددة لمكافحة هذا الوباء ، و عليه فإن الدول المتقدمة بادرت في دعوة و تشجيع الناس على الإبلاغ عن أي مظاهر للفساد ترتبط بالموظف العام و كذلك العمل على اصدار التشريعات التي تعني بحماية المبلغين و مكافئتهم جراء اسهامهم في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية .

وقد أظهرت الدراسات أن ارتفاع معدلات شعور الناس بالمسؤولية والواجب الوطني للإبلاغ عن الفساد يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات التبليغ عن حالات الفساد ، في حين قد يحجم بعض الناس في الإبلاغ عن قضايا الفساد لعدة أسباب قد تكون إما إجرائية أو شخصية ، وعلى سبيل المثال قد يعتقد الناس أن الإبلاغ عن الفساد قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على حالتهم الوظيفية إما بإقصائهم أو حتى إنهاء خدماتهم ، وعلى المستوى الشخصي هناك أيضًا الخوف من الضرر الشخصي على العائلة أو الأشخاص المقربين بسبب الإبلاغ عن الفساد، كما أن بعض الأشخاص قد لا يتقدمون للإبلاغ عن الفساد بسبب تصورهم بأن شبهة الفساد ليست خطيرة أو لا تعنيهم بشكل مباشر.

يمس الفساد كل جوانب الحياة الأمر الذي يجعل تضافر الجهود واجباً وطنياً و إنسانياً ( على كل مواطن علم بالشروع في الجريمة في انتهاك المال العام أو الفساد أن يبلغ الجهات المختصة للقيام بردع المفسدين ) ولا بد من أداء هذا الواجب من أجل ردع المفسدين ومكافحة جرائم الاستيلاء على المال العام أينما كانت في سبيل تحقيق الشعور بالعدالة والتي تعبر عن أحد مظاهر الرقي والازدهار للدولة، ولكن في المقابل لا بد من وجود ضمانات لتوفير الحماية للمبلغين عن الفساد.

ويعد وجود قنوات أو أدوات مناسبة للإبلاغ عن الفساد أمراً مهماً للحد منه، وغرس الثقة لدى الأفراد بأن الدولة مهتمة بمكافحة الفساد و مؤمنة بالدور التشاركي لحماية الوطن و ترسيخ منظومة الوقاية و خلق سلوك إيجابي لمناهضة الفساد.

## أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في التالي:

- التعرف على العوامل المؤثرة في سلوك الفرد تجاه الإبلاغ عن الفساد في القطاع العام.
- تقديم التوصيات للجهات الحكومية بشأن تفعيل الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد.



## نبرة عامة حول الكويت:

حرصت دولة الكويت على حماية ثروات البلاد و الرقابة على أعمال المؤسسات و الجهات الحكومية في عمليات الصرف و المشتريات و كافة التصرفات المالية الأخرى و التأكيد على « حرمة المال العام » ، حيث تم تشريع العديد من القوانين وإنشاء الهيئات والمؤسسات لضمان الرقابة المناسبة وحماية الأموال العامة.

في عام (١٩٦٤) أصدرت دولة الكويت القانون رقم (٣٠) بإنشاء ديوان المحاسبة ، وكانت الأهداف الرئيسية لإنشاء ديوان المحاسبة هو تحقيق الرقابة الفعالة والحماية والاستخدام الأمثل للأموال العامة ، وضمان تنفيذ الخطط والبرامج المنصوص عليها في ذلك القانون وتعديلاته اللاحقة ، واشتمل النص الأساسي لهذا القانون على ضمان التحصيل الفعال لإيرادات الدولة وإبقاء النفقات ضمن حدود الميزانية على الأخص، كما يهدف ديوان المحاسبة إلى مراقبة تحصيل وصرف الأموال العامة والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل.

ويمارس ديوان المحاسبة دوره في إطار القانون رقم (٣١) والذي تم إقراره في عام (١٩٧٨) وفق قواعد إعداد الموازنات العامة والإشراف على تنفيذها والحسابات الختامية، و صدر قانون آخران بعد ذلك يحددان حوكمة وإشراف ديوان المحاسبة وتطبيق القوانين والقواعد

التي تم تأسيسها في ديوان المحاسبة. وهذان القانونان هما القانون رقم (١) لسنة (١٩٩٣) بشأن حماية الأموال العامة والقانون رقم (٢٥) لسنة (١٩٩٦) بشأن الإفصاح عن العمولات المقدمة في العقود المبرمة من قبل الدولة.

ومن جهة أخرى ، وقعت دولة الكويت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في عام (٢٠٠٦) والتي تعتبر أداة مكافحة الفساد الوحيدة الملزمة دولياً، وفي ذات العام، تم إنشاء جمعية الشفافية الكويتية (KTS) كجمعية نفع عام وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية حيث جاء في المادة (٢) من نظامها العام « المساهمة في تحسين صورة دولة الكويت محليا و دوليا في مجال الإصلاح و مناهضة الفساد من خلال العمل على ابراز المظهر الحضاري و الصورة المشرقة لدولة الكويت» ، وانضمت جمعية الشفافية الكويتية في عام ٢٠٠٨ إلى منظمة الشفافية الدولية لتصبح فرعاً محلياً نشطاً للمنظمة في دولة الكويت ، وقد قامت الجمعية خلال مسيرتها التي ناهزت (١٥) عاما على اقتراح العديد من القوانين التي من شأنها تعزيز مناخ الشفافية و على رأسها قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد و قانون حرية تداول المعلومات و قانون حظر تعارض المصالح بالإضافة الى العديد من القوانين الأخرى و المتوافقة مع الاتفاقية الأممية ، بالإضافة الى العديد من الأنشطة بالتشارك مع كافة قطاعات الدولة و من أهمها منتديات الشفافية الثمانية برعاية سامية من أمير دولة الكويت و كذلك جائزة الكويت للشفافية و الإصلاح في القطاع العام برعاية سنوية من رئيس مجلس الوزراء ، كما تم اقتراح القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠١٢ لإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (PCA) ، وهي هيئة مستقلة لضمان تنفيذ قوانين مكافحة إساءة استخدام السلطة واستباحة وهدر الأموال العامة من قبل الموظفين العموميين والقضاء على الرشوة، ووفقاً للمقترح تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد لأول مرة في الكويت بتوفير الحماية لخصوصية وسرية هوية المبلغين عن الفساد ، إلا أن مجلس الأمة لم يوافق على تمرير القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ ، وحكمت المحكمة الدستورية في استئنافها ضد القانون في ٢٠١٥ بأنه غير دستوري بسبب خطأ إجرائي ، وفي يناير ٢٠١٦ وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية بالإجماع على تمرير القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠١٢ ، مما أدى إلى إنشاء هيئة مكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) في نفس العام ، ونص القانون بشكل واضح على حماية المبلغين عن الفساد في المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢.

كما تم اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد الجرائم المنظمة في عام ٢٠١٣، حيث تم إصدار القانون رقم ١٠٦ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما أدى إلى إنشاء وحدة التحريات المالية الكويتية كمؤسسة مستقلة ذات أهداف محددة لتلقي وطلب وتحليل ونقل المعلومات بشأن الأعمال المشتبه بها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ورغم كل الاحتياطات والإجراءات التقييدية التي قدمتها الحكومة لضمان **حماية الأموال العامة** وحماية الأفراد من الفساد، إلا أن دولة الكويت لا تزال تعاني من الفساد حسب تصنيف المنظمات الدولية مما يؤثر على صورة البلاد واستقرارها المالي ، وقد يرجع السبب



إلى عدم وجود قوانين ثابتة يمكن أن تساعد في حماية المبلغين عن الفساد والتي تعتبر ضرورية لمكافحة الفساد حتى عام ٢٠١٦ ، مثال على ذلك هو المادة (١٨) من القانون رقم (١) الخاص بـ «حماية الأموال العامة» لعام ١٩٩٣ ؛ والذي يشير إلى أن عدم الإبلاغ عن الفساد أو هدر الأموال العامة يمكن أن يؤدي إلى عقوبة تصل إلى ثلاث سنوات في السجن وغرامة تصل إلى عشرة آلاف دينار كويتي ، وعلى الرغم من ذلك، لم تكن هناك قوانين تضمن حماية المبلغين عن الفساد في ذلك الوقت ، مما يعني أنهم قد يحاسبون على مواقفهم على الرغم من أنهم كانوا يتخذون موقفًا ضد الممارسات غير القانونية.

## الإطار والمكانة السياسية لدولة الكويت

تشكلت دولة الكويت كدولة تتبع النظام الوراثي الدستوري، حيث نالت استقلالها عن المملكة المتحدة عام (١٩٦١) ، ولها نظام حكم برلماني ، ويتم انتخاب (٥٠) عضوًا برلمانيًا من خلال التصويت الشعبي ، ويخصص ستة عشر مقعدًا في مجلس الأمة للوزراء الذين يعينهم رئيس الوزراء ، وتتبع الدولة نظام القوانين المدنية ، كما تطبق الشريعة الإسلامية في الأمور الشخصية ، وتم عقد أول مجلس أمة في يناير (١٩٦٣) بعد الاستقلال وانضمت دولة الكويت إلى الأمم المتحدة في مايو من نفس العام ، ومنذ إنشاء أول مجلس أمة في عام (١٩٦٣) ، كان هناك ٣٥ تشكيلاً حكومياً حتى كتابة الدراسة ، مما يشير إلى قصر فترات تولي المنصب الوزاري في دولة الكويت والتي لا تتجاوز عامًا ونصف وذلك نتيجة الصراع السياسي ، وبناءً عليه ، فقد شهدت الحكومة العديد من الكتل البرلمانية ، كما لعب الصراع الداخلي داخل مجلس الوزراء دورًا في عدم تضامن الحكومات في مجلس الأمة ، مما أثر على العديد من الوزراء وأعاقهم عن أداء مهامهم ، وتدويرهم من قبل الحكومة.

ويعتبر الصراع الداخلي هو صراع لكسب السيطرة على اقتصاد وثروة الدولة ، مما يشكل العائق الرئيسي لخطة التنمية في البلاد وفرص نجاحها.

كما اندلعت أزمة سياسية في السنوات القليلة السابقة عندما اتهم عضو البرلمان السابق رياض العدساني أعضاء في البرلمان بتضخم حساباتهم المصرفية ، وتم تسليط الضوء على هذه القضية عندما أبلغت البنوك المحلية وزارة المالية عن العمليات المشبوهة في الحسابات المصرفية، وتلاه تحقيق من قبل وحدة التحريات المالية لاتخاذ الإجراءات القانونية في حالة الكشف عن أي أنشطة إجرامية، وتم الكشف عن العديد من حالات

الفساد بعد ذلك لمسؤولين ووزراء وتم إحالتهم للنياحة العامة ومقاضاتهم بتهمة إساءة استخدام السلطة والرشوة والمحسوبية والإهمال والتزوير وغسل الأموال.

و على الجانب الاخر ذكرت منظمة الشفافية الدولية أن دولة الكويت احتلت المرتبة (٧٨) من بين (١٨٠) دولة على مقياس الفساد في عام (٢٠٢٠) وكانت درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد (١٠٠/٤٢) لنفس العام - حيث تمثل الدرجات الأقرب من الصفر دولاً شديدة الفساد - وقد أحرزت الكويت درجة أقل من المتوسط في مؤشرات الفساد ، وذلك بعد أن تراجعت دولة الكويت (٨) مراكز لتحتل المركز (٨٥) دولياً في العام (٢٠١٩)، الأمر الذي استدعى استنفار الحكومة والجهات الرقابية بتفعيل الدور الرقابي وتغليظ المحاسبة، حيث شهد العام (٢٠٢٠) حملة واسعة لمكافحة الفساد والتي انتهت بها المطاف بتحويل العديد من المسؤولين للقضاء بتهم تتعلق بالفساد وإهدار المال العام ، وبذلت جهود كبيرة من قبل الجهات الرقابية في سبيل محاربة الفساد وتحسين سمعة الكويت وتكثفت الجهود المبذولة بارتقاء دولة الكويت (٧) مراكز في ترتيب الدول عالمياً في مؤشر مدركات الفساد، حيث أعلنت جمعية الشفافية الكويتية في يناير ٢٠٢١ حصول دولة الكويت على المركز (٧٨) عالمياً **(وقد أفادت جمعية الشفافية الكويتية بأن التحسن في الترتيب العالمي ليس بسبب التحسن في مكافحة الفساد و حماية المال العام ولكن ترجع أسباب التحسن الى زيادة تصنيف دولة الكويت في المؤشر الفرعي لمؤشر أنواع الديمقراطية V-Dem و الذي لاحظ تحسن الأداء الحكومي في (التشاركية ) مع منظمات المجتمع المدني و الأطراف الاخرى ذات العلاقة )** ، والجدير بالذكر بأن هناك العديد من قضايا الفساد المطروحة على الساحة المحلية في مختلف أجهزة ومؤسسات القطاع الحكومي و مازالت متداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي و التي تطول العديد من الوزراء و القياديين الحكوميين و حتي أعضاء في البرلمان، وقد لاحظ المواطنون والجهات الرقابية الدولية سعي دولة الكويت الجيد من أجل اجتثاث الفساد والعمل على الحفاظ على المال العام وتهيئة بيئة يسودها الثقة في الجهود الحكومية والجهات الرقابية المحلية.

وسعيها الى معالجة مظاهر وقضايا الفساد المتفشية في البلاد ، فقد أعلنت الحكومة مؤخراً عن تنفيذ استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد للأعوام (٢٠٢٤/٢٠١٩) والتي تهدف بشكل رئيسي إلى مكافحة الفساد لضمان استدامة التنمية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و للمساعدة في تحقيق رؤية الكويت الجديدة (٢٠٣٥) .





## ما هو الفساد؟

تؤكد الأدبيات عموماً على أن الفساد هو «إساءة استغلال السلطة من قبل شخص لديه نفوذ في اتخاذ قرار في إدارة شأن عام» بعبارة أخرى يحدث الفساد عند قيام الموظف العام، وبطرق غير سوية، بارتكاب ما يعد إهدار للمال العام أو الموجودات العامة، وهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام واستغلاله بهدف تحقيق مكاسب خاصة سواء كانت مادية أم معنوية.

ويعرف البنك الدولي الفساد على أنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص» وقد يؤخذ على ذلك التعريف بأنه يقتصر الفساد على القطاع الحكومي فقط، وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه «سوء استخدام السلطة والنفوذ والمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة أي استغلال المسئول العام منصبه من أجل تحقيق مصلحة شخصية لنفسه أو لجماعته» وهو تعريف أكثر اتساعاً يشمل القطاع الخاص بجانب العام.

ويمكن تصنيف الفساد حسب نوعه وحجمه (فساد كبير / فساد صغير) أو (فساد سياسي/ فساد اداري) اعتماداً على الأموال المهدرة بالإضافة إلى القطاع الذي يحدث فيه ذلك الفساد.

أما اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد UNCAC فقد اختارت أن لا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفيًا بل انصرفت إلى تعريف الفساد من خلال الإشارة إلى المجالات التي يترجم فيها الفساد إلى الأفعال والممارسات الفعلية على أرض الواقع التي اعتبرتها شكلاً من أشكال الفساد، ومن ثم طالبت بتجريم هذه الممارسات وهي: الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بكافة صورته وأشكاله، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، وغسل الأموال والكسب والإثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو يتعرض لابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء لطرح مناقصة عامة كما يتمثل الفساد في قيام وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب

على منافس وتحقيق أرباح خارج إطار القانون ، كما يحدث الفساد بأوجه أخرى مثل تغليب المحسوبية والواسطة في تعيين الأقارب ، وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة وغير مباشرة.

ويزداد خطر الفساد في القطاع العام عندما يشعر الشخص أن احتمالية اكتشافه منخفضة ، و بالرغم من أن أفعال الفساد تصنف كجريمة من جرائم قانون الجزاء الكويتي ، إلا أنه في الغالب فإن جرائم الفساد تتم بواسطة أشخاص من الطبقة العليا أو المتوسطة **(أفراد أذكيا و متعلمون يدؤون في استغلال مناصبهم في القطاع العام بطريقة غير شرعية لتحقيق منفعة مالية شخصية).**

في الكويت ، يقتصر الإبلاغ عن المخالفات على تلك التي تحتوي شبهة فساد وتعدى على المال العام، وبعبارة أخرى يرى المسؤولون العموميون في الكويت أن الإبلاغ عن الفساد هو أحد الأدوات المتاحة في الدولة ، ومع ذلك فإن تعريف الفساد يحتمل التأويل، فقد عرفت المادة (٢٢) من قانون الإبلاغ عن الفساد رقم (٢٤) لسنة (٢٠١٢) الأفعال التالية على أنها جرائم فساد: جرائم ضد المال العام للدولة ، والمناقصات ، والعطاءات **(يحكمها القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣)** والرشوة وإساءة استخدام النفوذ **(يحكمها القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠)** ؛ وجرائم غسل الأموال **(الخاضعة للقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢)** وجرائم التزوير والتضليل **(التي يحكمها قانون العقوبات)** ، والجرائم المتعلقة بسير العدالة **(التي يحكمها قانون العقوبات)** وجرائم الكسب غير المشروع **(التي يحكمها القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢)** وجرائم التهرب الضريبي **(التي يحكمها المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٥٥)** ، وجرائم التهريب الجمركي **(التي ينظمها القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣)** والجرائم المتعلقة بقانون حماية المنافسة. والمخالفات التي تعرقل عمل السلطات والضغط على المسؤولين الحكوميين مما يعيق أداء واجباتهم ، ورفض تزويد الجهات المختصة بالمعلومات التي يفرضها القانون ، لذلك ، فإن مفهوم الفساد هو جزء لا يتجزأ من ممارسة الإبلاغ عن الفساد وذلك لمنع الخسائر المالية والعواقب السلبية الأخرى التي قد تتكبدها أجهزة الدولة العامة .

و قد صدر قانون الإبلاغ عن المخالفات رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ في الكويت لمكافحة قضايا الفساد ، وتنص المادة (٣٩) من هذا القانون على **( تمتع المُبلغ عن الفساد بالحماية من وقت تقديم البلاغ ، كما تمتد الحماية إلى الزوج والأقارب وجميع الأشخاص الآخرين المرتبطين به ارتباطًا وثيقًا ، إذا اقتضت الحاجة )** و تفصل المادة (٤٠) من القانون كذلك الأنواع المحددة من الحماية الممنوحة للمبلغين عن الفساد، فعلى سبيل المثال توفر المادة (٤٠) الحماية الشخصية من خلال عدم الكشف عن مكان أو هوية المبلغين عن الفساد وتزويده بمكان إقامة جديد أو بمرافقة حراسة ، بالإضافة إلى ذلك تمنح المادة (٤٠) للمبلغين حماية وظيفية وقانونية وإدارية.

## ما هو الإبلاغ عن الفساد؟

بشكل عام ، الإبلاغ عن الفساد هو ممارسة الكشف عن المخالفات في مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الإبلاغ عنها إلى الهيئات والجهات المختصة ، ويعتبر الإبلاغ عن الفساد بالنسبة للمجتمع شكل من أشكال «المقاومة الأخلاقية» ، أما بالنسبة للمؤسسات يعد الإبلاغ عن الفساد وسيلة تواصل تمكن المؤسسات من الاستمرار في العمل بنزاهة ويمكن أن يكون الإبلاغ عن الفساد وسيلة لإبقاء الجهة على إطلاع بمشاكلها التشغيلية ، كما يوجد تعريف موحد للإبلاغ عن الفساد والذي تم تبنيه من قبل الخبراء في هذا المجال ، ووفقاً لهذا التعريف القياسي ، فإن الإبلاغ عن الفساد يعرف بأنه تقديم المعلومات من قبل أعضاء حاليين أو سابقين في المؤسسة عن أي «ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية وغير مشروعة التي يمارسها أصحاب العمل تجاه الأشخاص والمنظمات التي قد تكون قادرة على اتخاذ إجراء» ، و استخدم مصطلح «المبلغين عن الفساد» لأول مرة من قبل رالف نادر خلال بحث قدمه في مؤتمر عام ١٩٧١ ، ومن المهم التنويه بأنه لا يوجد حالياً إجماع حول إمكانية اعتبار الموظفين الذين يبلغون عن الفساد من خلال القنوات الداخلية بأنهم مبلغين عن الفساد ، ويجادل العديد من العلماء بأن المبلغين عن الفساد هم فقط أولئك الذين يبلغون عن مخالفات من خلال القنوات الخارجية، ويعتبر الإبلاغ عن المخالفات سلوكاً بناءً غير اعتيادي يعود على المجتمع والمؤسسات بفوائد عدة.

ومع ذلك ، قد لا يتبع الإبلاغ عن الفساد المعايير التنظيمية بهذا الشأن ، وأوضح عدة باحثون أنه لا بد من تتوفر أربعة عناصر من أجل الإبلاغ عن الفساد :

- **العنصر الأول وهو الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن الفساد.**
- **العنصر الثاني وهو الفساد الذي قد يبلغ عنه الأشخاص من خلال الشكاوى أو غير ذلك من الوسائل.**
- **العنصر الثالث وهو الشخص أو المؤسسة مرتكبة الفساد .**
- **العنصر الرابع وهو الجهة التي تتلقى البلاغ عن الفساد (النيابة العامة أو هيئة مكافحة الفساد)**

وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين الإبلاغ عن الفساد وتقديم الشكاوى لأن الإبلاغ عن الفساد يهدف عادة إلى الكشف عن الأنشطة غير الأخلاقية أو غير القانونية التي قد يكون لها تأثير مباشر على المبلغين عن الفساد ، في حين أن تقديم الشكاوى عادة ما تكون بدافع المصالح الشخصية لصاحب الشكاوى.

وأوضح الباحثون أنه من المهم التنويه أن الغرض من الإبلاغ عن الفساد ليس إلحاق الضرر بالمؤسسات، وإنما الغرض منها كشف بعض الأفعال المشكوك فيها التي يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص والتي قد تسبب ضرراً للمؤسسة، لذلك فإن الهدف من الإبلاغ عن الفساد هو تحقيق المنفعة العامة بغرض حماية المؤسسات من الاحتيال والخطأ .

وبشكل عام هناك ثلاث وجهات نظر رئيسية حول الإبلاغ عن الفساد وهي المنظور الاجتماعي ، ومنظور امتلاك السلطة ، ومنظور تحقيق العدالة ، ففي المنظور الاجتماعي يُنظر إلى الإبلاغ عن الفساد على أنه سلوك إثارة يهدف إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل ، في حين يرى منظور امتلاك السلطة أن الصدام الذي قد يحصل بين مرتكب الفساد والمبلغ عن الفساد بناءً على مستوى السلطة بين الجهتين قد يكون أحد العوامل التي تساهم في تردد بعض الأشخاص في التقدم للإبلاغ عن الفساد ، ويساعد هذا النهج على فهم كيفية استغلال مرتكب الفساد لسلطته بشكل خاطئ لممارسة تأثير معين على قرارات المبلغين عن الفساد من خلال التخويف أو التلاعب ، وأخيراً يُظهر منظور تحقيق العدالة أنه قد يتقدم الشخص للإبلاغ عن الفساد إذا ارتأى الشخص عدم العدالة في المعاملة لمختلف المواطنين - وعند حدوث هذا الشيء - فإن مقدم البلاغ يبرر سلوكه في الإبلاغ عن الفساد كطريقة لتحقيق العدالة في مكان العمل.

يُعرف أحد أشكال الإبلاغ عن الفساد بالواجب الوطني للإبلاغ الإلزامي بحيث يتم تنظيمه بقانون مثل قانون التدقيق (ويحكم التدقيق قانون مهنة التدقيق رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٥، والذي سنته السلطة في جنوب إفريقيا لطمأنة جميع أصحاب المصلحة بأن ممارسات التدقيق تخضع لرقابة شديدة للغاية، مثل قانون Sarbanes-Oxley في الولايات المتحدة ، وقد تم سن هذا القانون في جنوب إفريقيا بعد رصد مجموعة من فضائح التدقيق التي هزت سمعة هذه المهنة).

وهناك نوع آخر من الإبلاغ عن الفساد يعرف بإسم الإبلاغ عن الفساد الأخلاقي ، ويعد هذا النوع من الإبلاغ عن الفساد نوعاً فريداً من الإبلاغ عن الاحتيال ، ويقوم به الأشخاص الذين يرون أنفسهم أخلاقيين دافعهم الرئيسي للإبلاغ عن الفساد هو الشعور بالواجب الأخلاقي. واستخدم الباحثون نموذج المعالجة المزدوجة لاستكشاف طبيعة الإبلاغ عن الفساد، حيث يساهم هذا النموذج بشكل كبير في فهمنا للإبلاغ عن الفساد الأخلاقي لأنه يبيّن على وجهات النظر التقليدية والعقلانية للإبلاغ عن الفساد الأخلاقي من خلال استكشاف كيف يمكن لعمليات التفكير المنطقي والحدس الأخلاقي أن تؤثر على سلوك الإبلاغ للأشخاص الأخلاقيين ، ويجمع نموذج المعالجة المزدوجة بين المتغيرات التنظيمية (مثل الثقافة التنظيمية) والمتغيرات الفردية (مثل الهوية الأخلاقية) والمتغيرات الخارجية والاجتماعية (مثل نظرة وسائل الإعلام) لإظهار كيفية حدوث عملية الإبلاغ عن الفساد وتأثيرها على المجتمع.

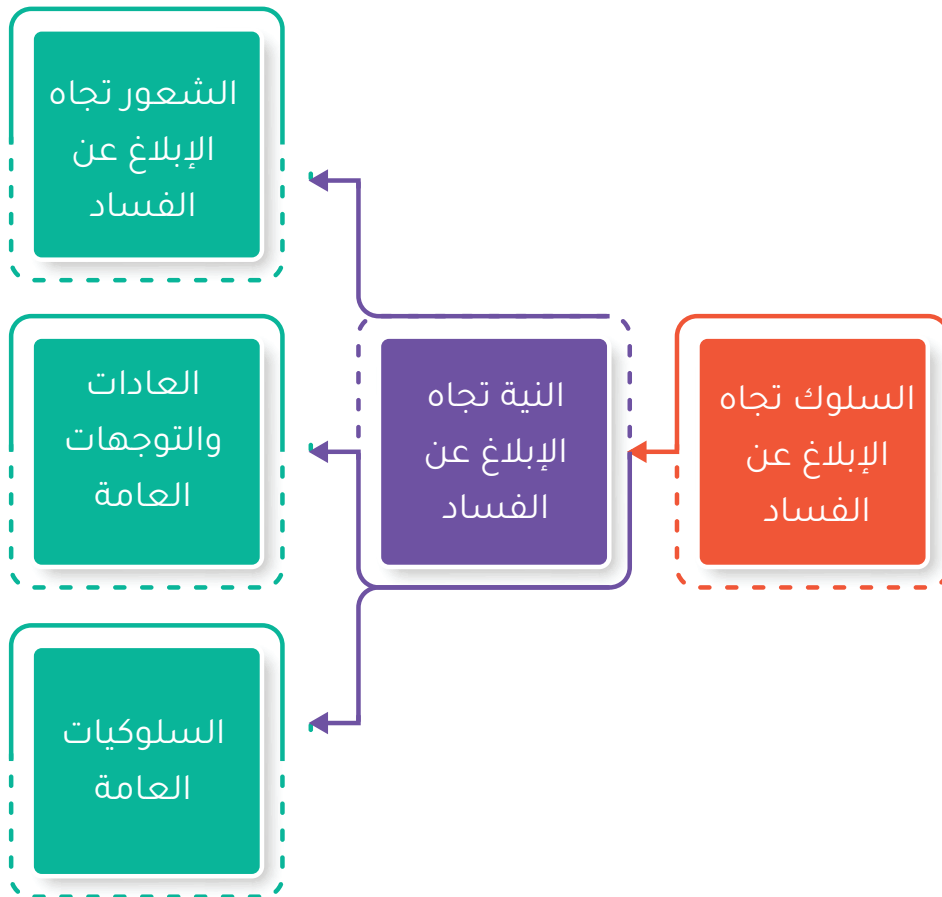
غالبًا ما يتم تصنيف الإبلاغ عن الفساد بناءً على مستوى الكشف عن هوية المبلغين عن الفساد ، ووفقاً لهذا التصنيف، هناك نوعان رئيسيان من الإبلاغ عن الفساد: الإبلاغ المجهول والإبلاغ المعلوم (غير مجهول). ويختلف سلوك الأشخاص عند استخدام هذين النوعين من الإبلاغ عن الفساد ، ففي حالات الإبلاغ المعلوم يدرك المبلغون خطورة الفساد والمسؤولية الشخصية التي تقع على كاهلهم والضرر الشخصي الذي قد يصيبهم في حال الإبلاغ عن الفساد ، أما في حالات الإبلاغ المجهول يهتم المبلغون في الغالب بالضرر الشخصي وتصورهم عن خطورة الفساد ، علاوة على ذلك ، فإن الضرر الشخصي للإبلاغ المعلوم قد يكون أعلى من الضرر الذي قد يقع في حالات الإبلاغ المجهول.

إلى جانب ما تقدم بشأن تصنيف الإبلاغ حسب نوع المؤسسة ومستوى إخفاء هوية الشخص المبلغ ، فإنه يمكن تصنيف الإبلاغ عن الفساد بناءً على قنوات الإبلاغ ، حيث يمكن أن يكون الإبلاغ إما عبر قنوات الإبلاغ الداخلية أو الخارجية ، وتعتبر قنوات الإبلاغ الداخلية أقل تهديدًا أو ضرراً على المؤسسة ، حيث يؤدي الإبلاغ الخارجي عادةً إلى تدخلات قانونية أو تدقيق عام على المؤسسة أو الجهة.

## الدراسات السابقة

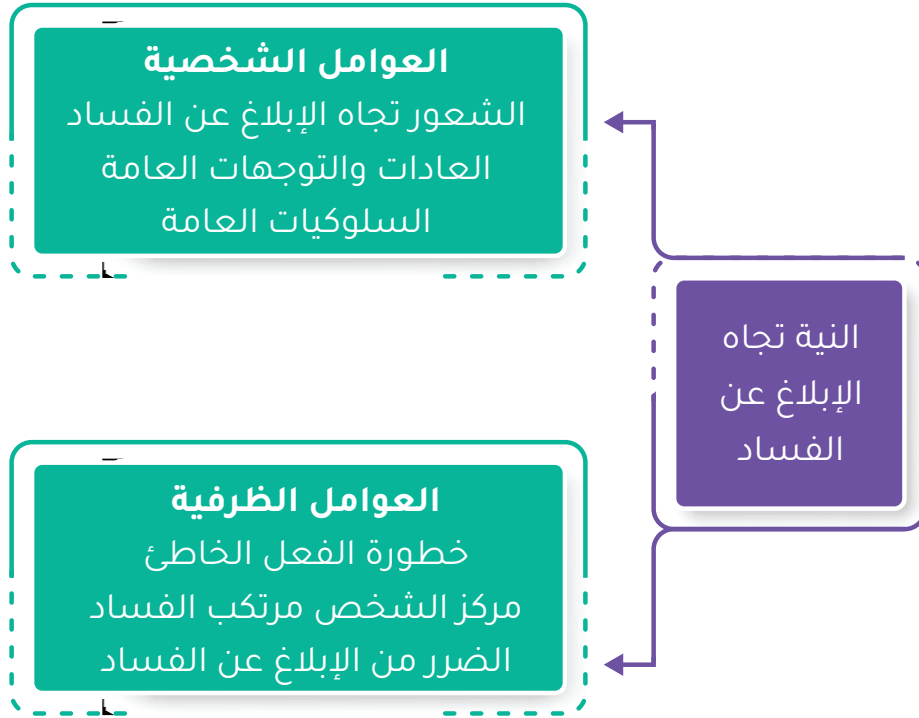
تم إجراء دراسة من قبل روستياريني و سونارسيه في العام ٢٠١٧ لفحص العوامل التي تؤثر على سلوك المدققين في القطاع العام تجاه الإبلاغ عن الفساد ، وذلك من خلال تطبيق نظرية السلوك النمطي ، وتم توزيع (١٢٥) استبانة على مدققين حكوميين يعملون في مجلس مدققي الحسابات في مدينة بالي بجمهورية إندونيسيا وأشارت النتائج إلى أن التحكم السلوكي الملحوظ يلعب دورًا مهمًا في نية الإبلاغ عن الفساد وسلوك المبلغين عن الفساد ، من الجانب الآخر فقد وجدت الدراسة أن موقف المدققين تجاه الإبلاغ عن الفساد والتوجهات الذاتية ليس لها آثار مهمة على نية الإبلاغ عن الفساد ، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نية الإبلاغ عن الفساد وسلوك الإبلاغ عن الفساد ، ويظهر الرسم الاول في النموذج البحثي الذي تم استخدامه في الدراسة.

### الرسم رقم ١: العوامل التي تؤثر على الإبلاغ عن الفساد



وتم إجراء دراسة أخرى من قبل ويناردي في العام ٢٠١٣ لفحص تأثير العوامل الفردية والظرفية على نوايا الإبلاغ عن الفساد بين موظفي الخدمة المدنية في جمهورية إندونيسيا ، وتظهر هذه الدراسة نموذج بحثي حيث تؤثر العوامل الفردية والظرفية على نية الإبلاغ عن المخالفات بين موظفي الخدمة المدنية ، وقد تم توزيع (١٠٦) استبانة على موظفي الخدمة المدنية في المؤسسات الحكومية في جمهورية إندونيسيا ، وتظهر النتائج أن العوامل الفردية والظرفية تساهم بشكل كبير في تحديد نية الإبلاغ عن الفساد.

## الرسم رقم ٢: العوامل الشخصية والظرفية المؤثرة على نية الإبلاغ عن الفساد

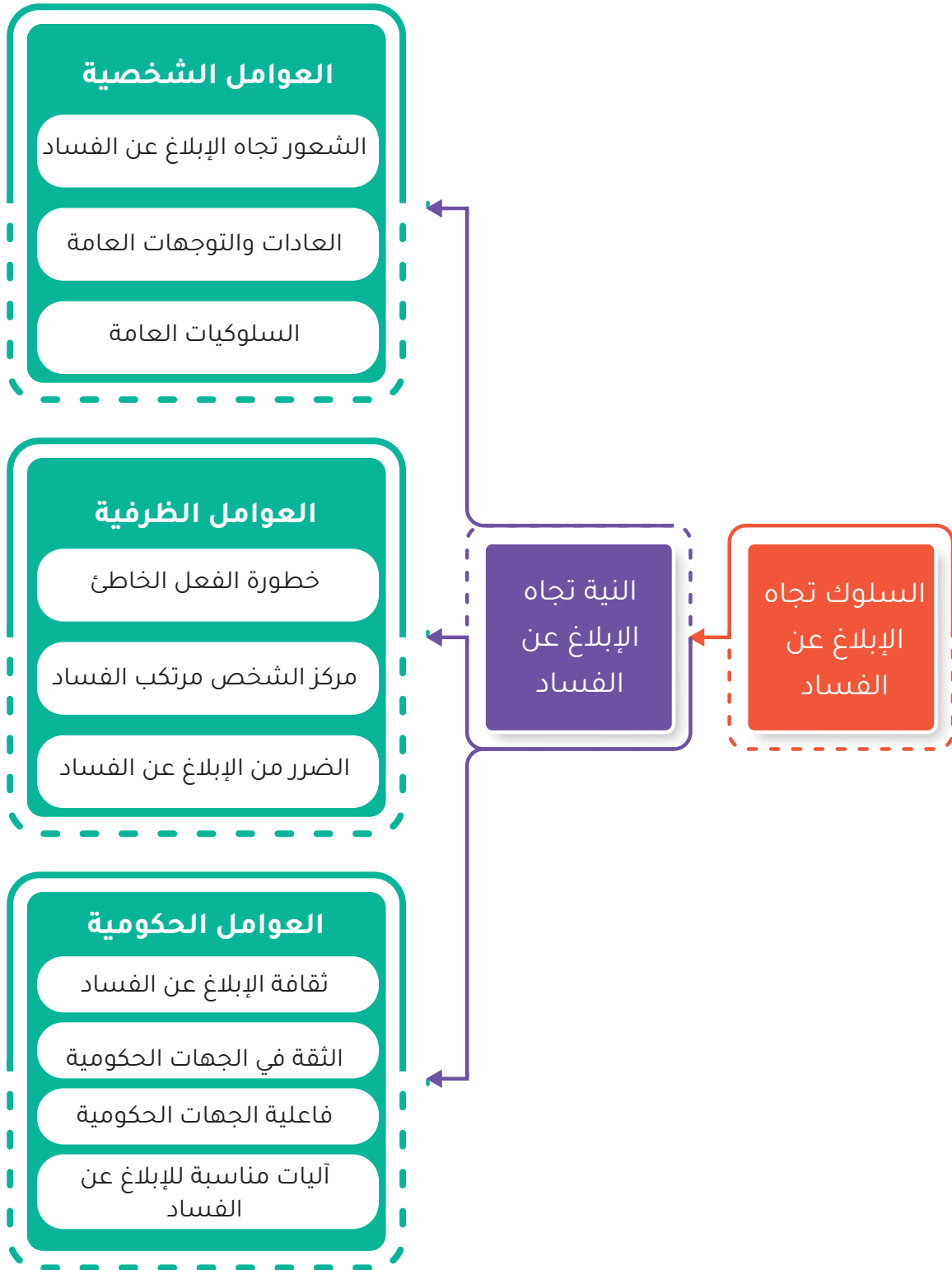


على وجه التحديد ، تشير نتائج الدراسة إلى وجود خمسة عوامل تؤثر على نية الإبلاغ عن الفساد بين موظفي الخدمة المدنية في جمهورية إندونيسيا هي :

- الموقف تجاه الإبلاغ عن المخالفات .
- المعايير الذاتية .
- والتحكم السلوكي الملحوظ .
- خطورة المخالفات .
- مستوى الشخص الإداري .

ويظهر ذلك في الرسم الثاني في النموذج البحثي الذي تم استخدامه في الدراسة بناءً على ما سبق ، فقد تم بناء نموذج الدراسة التالي وذلك لدراسة تأثير عدة عوامل على الإبلاغ عن الفساد، كما يظهر الرسم رقم ٣.

## الرسم رقم ٣: نموذج الدراسة



# منهجية الدراسة

## تشكيل الاستبانة

بعد الاستعانة بالمراجع العلمية والدراسات المحكمة فقد تم وضع استبانة تشمل مجموعة من الأسئلة والتي تساهم في قياس عوامل الدراسة، وينقسم الاستبيان إلى جزئين حيث يمثل الجزء الأول في الأسئلة الشخصية عن الشخص الذي يقوم باستكمال الاستبيان والجزء الثاني يتكون من أسئلة تساهم في قياس مفاهيم الدراسة.

## صدق الأداة

لضمان صدق الاستبانة، فقد تم عرض الاستبانة على المختصين في المجال وذوي الخبرة في جمعية الشفافية الكويتية وذلك بهدف التعرف على مدى صلاحية هذه الأداة في قياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، ومدى انتمائها، ومدى مناسبة فقراتها، وقد تم تعديل عدد من أسئلة الاستبانة وتقديمها بالشكل المناسب، وتم قياس مصداقية الأداة حيث بلغت ٨٦٪.

## عينة الدراسة

هذه الدراسة موجهة لكل الأشخاص في الكويت، سواءً كانوا كويتيين أو وافدين وسواءً كانوا يعملون في القطاع الحكومي أو الخاص، ومن المهم التنويه بأن اختيار عينة الدراسة جاء بناء على الدراسات السابقة التي تم مراجعتها والتي نصت على أن الإبلاغ عن الفساد هو فعل يقوم به شخص أو جهات لتزويد الجهات الرقابية أو الجمهور بمعلومات عن شبهة فساد أو تعدي على المال العام، وبما أن عدد الأشخاص في عينة الدراسة يتجاوز مليوني شخص، فإنه تم تحديد عدد ٣٨٧ مشارك ليمثلوا العينة الإحصائية للدراسة وذلك بناءً على معادلة احتساب العينة الاحصائية.

## جمع البيانات

تم توزيع الاستبيانات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات التواصل المعتمدة الخاصة بجمعية الشفافية الكويتية، وتم الاتفاق على توزيع روابط الاستبيان على هذه المواقع وذلك لتطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي وما تفرضه السلطات الصحية لمواجهة تفشي وباء كورونا، وامتدت فترة جمع البيانات لمدة ثلاثة أسابيع، وقد تم توزيع أكثر من ١٠٠٠ استبانة بشكل إلكتروني وتم الحصول على ردود من ٧٠٥ مشارك، حيث تعتبر هذه المشاركات فوق الحد الأدنى، وتم تحليل البيانات واعتمادها لكافة عينة الدراسة.

## تحليل البيانات

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات التي تم جمعها بشكل إحصائي حيث يقدم القسم التالي نتائج الدراسة والتي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات.



## نتائج الدراسة

### أولاً: خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (١) بأن إجمالي الذكور المشاركين في هذه الدراسة قد بلغ عددهم ٤٥١ وبنسبة وصلت إلى ٦٤٪، بينما كان عدد الإناث المشاركات في الدراسة يبلغ ٢٥٤ مشاركة وبنسبة ٣٦٪، و بالنسبة إلى جنسية المشاركين فقد كانت أغلبية المشاركين في الاستبيان هم من فئة الكويتيين، حيث بلغ عددهم ٦١٨ مشارك وبنسبة تصل إلى ٨٧,٧٪، بينما كان عدد الغير كويتيون المشاركون من مختلف الجنسيات الأخرى ٨٧ مشارك وبنسبة وصلت إلى ١٢,٣٪. وعندما ننظر إلى الفئات العمرية المشاركة في الاستبيان، نجد أن الغالبية المشاركة في الاستبيان كانت من الفئات العمرية ٣٠ إلى أقل من ٤٠ و ٤٠ إلى أقل من ٥٠ حيث بلغت نسبة كل فئة ما يقارب ٣٣٪، ويأتي ذلك الفئة العمرية ٢٠ إلى أقل من ٣٠ حيث بلغ عددها ١٠٩ وبنسبة بلغت ١٥,٥٪ ومن ثم كانت الفئة العمرية ٥٠ إلى أقل من ٦٠ بنسبة تتراوح ١٦,٦٪، وكانت أقل نسبة مشاركة من الفئات العمرية أكبر من ٦٠ عاماً، حيث شارك في الاستبيان ١٦ شخص فقط.

### جدول رقم ١: التوزيع الديموغرافي للمشاركين في الدراسة

النسبة	العدد	المتغيرات	الفئة
64.0	451	ذكر	الجنس
36.0	254	أنثى	
87.7	618	كويتي	الجنسية
12.3	87	غير كويتي	
15.5	109	٢٠ إلى أقل من ٣٠	الفئة العمرية
33.5	236	٣٠ إلى أقل من ٤٠	
32.2	227	٤٠ إلى أقل من ٥٠	
16.6	117	٥٠ إلى أقل من ٦٠	
2.3	16	٦٠ سنة فما فوق	
6.2	44	ثانوية عامة أو أقل	المستوى التعليمي
3.7	26	دبلوم	
50.4	355	شهادة جامعية	
26.4	186	ماجستير	
13.3	94	دكتوراة	

ومن الملاحظ في الجدول السابق أن نصف عدد المشاركين يحملون شهادة جامعية حيث بلغ عددهم ٣٥٥ مشارك، ويليهم المشاركون من حملة الماجستير والدكتوراة وبنسب تتراوح حول ٢٦,٤% و ١٣,٣% تقريباً على التوالي. والجدير بالذكر أن أقل المشاركين في الاستبيان كانوا ممن يحملون شهادة ثانوية عامة أو أقل أو حملة الدبلوم، وهذا قد يدل على قلة اهتمام هذه الفئة في إبداء رأيهم عن العوامل التي تؤثر على الفساد.

## الإحصائيات الوصفية

يشير الجدول رقم (١) إلى أن المتغير «الشعور تجاه الإبلاغ عن الفساد» قد حصل على أعلى درجة متوسط حسابي، حيث بلغت ٤,١٧ وبلغ الانحراف المعياري ٠,٩٠، مما يدل على أن درجة الموافقة مع هذا المتغير عالية وإيجابية، ويأتي هذا المتغير «السلوكيات العامة» ومن ثم المتغير «العادات والتوجهات العامة»، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما ٣,٧٨ و ٣,٤٧ على التوالي، مما يدل على موافقة المشاركين في الاستبيان على هذين المتغيرين وكذلك على كونهما إيجابيين، كما نلاحظ أيضاً أن المتغيران «النية تجاه الإبلاغ عن الفساد» و «السلوك تجاه الإبلاغ عن الفساد» كانا إيجابيين بمتوسط حسابي ٣,٣٤ و ٣,٤١ على التوالي، أما بالنسبة لبقية متغيرات الدراسة فنرى في الجدول أدناه أن المشاركين كانوا حياديين فيما يخص آراؤهم عن هذه المتغيرات، وقد يدل هذا على قصر في ثقافة الإبلاغ عن الفساد وكذلك قلة الثقة في مؤسسات الدولة والجهات المختصة بمكافحة الفساد وكذلك القصور في فاعلية المؤسسات والجهات المختصة في مكافحة الفساد.

### جدول رقم ٢: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
خطورة الفعل الخاطئ	2.5291	.96616	حيادي
الشعور تجاه الإبلاغ عن الفساد	4.1762	.90949	إيجابي
العادات والتوجهات العامة	3.4727	.99482	إيجابي
السلوكيات العامة	3.7894	.85157	إيجابي
الضرر من الإبلاغ عن الفساد	3.3119	1.04191	إيجابي
ثقافة الإبلاغ عن الفساد	2.7160	1.26080	حيادي
الثقة في مؤسسات الدولة	2.2015	1.18458	حيادي

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الثقة في الجهات المختصة بمكافحة الفساد	2.3681	1.23157	حيادي
فاعلية مؤسسات الدولة	2.1262	1.08861	حيادي
فاعلية الجهات المختصة بمكافحة الفساد	2.0643	1.03238	حيادي
آليات مناسبة للإبلاغ عن الفساد	2.9223	.93180	حيادي
النية تجاه الإبلاغ عن الفساد	3.3406	.84853	إيجابي
السلوك تجاه الإبلاغ عن الفساد	3.4199	.84969	إيجابي

### العوامل المؤثرة على النية للإبلاغ عن الفساد

يظهر الجدول رقم (٣) نتائج تحليل البيانات فيما يخص العوامل المؤثرة على النية للإبلاغ عن الفساد ، ونرى من الجدول أن أكثر عامل مؤثر هو الشعور تجاه الإبلاغ عن الفساد، حيث نرى جلياً في الشارح الكويتي استياء غالبية المواطنين من الفساد والتعدي على المال العام، حيث بلغت نسبة التأثير ٤٩٣،٠، مما يدل على ارتباط الشعور تجاه الإبلاغ عن الفساد بشكل كبير مع النية تجاه الإبلاغ عن الفساد. من الجانب الآخر، أظهرت النتائج أيضاً أن المشاركين في الاستبيان قد عبروا عن رأيهم بأن فاعلية مؤسسات الدولة تؤثر بشكل إيجابي على نيتهم في الإبلاغ عن الفساد ولكن فاعلية الجهات المختصة بمكافحة الفساد تؤثر بشكل سلبي على نيتهم في الإبلاغ عن الفساد ، وتوضح هذه النتيجة الانطباع العام لدى المشاركين بأن مؤسسات الدولة بشكل عام فعالة في مكافحة الفساد ولكن يرون أن هناك قصور في عمل الجهات المختصة في مكافحة الفساد. أما بالنسبة إلى خطورة الفعل الخاطئ، أظهرت النتائج عدم تأثير هذا المتغير بشكل فعال على النية تجاه الإبلاغ عن الفساد، حسب تصورات المشاركين في الاستبيان، حيث بلغت نسبة التأثير ١٤،٠، مما يدل على أنه كلما زادت خطورة الفعل الخاطئ قلت النية لدى المشاركين للإبلاغ عن الفساد، وقد يعزى ذلك إلى ما رأيناه سابقاً من أن غالباً ما يكون مركز أو منصب الشخص مرتكب الفساد عالي وبالتالي قد يتردد الأشخاص في الإبلاغ عن الفساد.

كما نرى أيضاً من الجدول بأن السلوكيات العامة والضرر من الإبلاغ عن الفساد يؤثران بشكل فعال على النية للإبلاغ عن الفساد، والذي قد يدل على اعتقاد المواطنين بأنه سوف يطالهم ضرر من الإبلاغ عن الفساد ، ولكن أظهرت النتيجة أيضاً أن هناك ثقة في مؤسسات الدولة والجهات المختصة بمكافحة الفساد، ومن ذلك، فإن النتائج العامة تؤكد انطباع المشاركين في الاستبيان بأن الجهات المختصة لا تقوم بالدور المناط بها على

أكمل وجه. وأخيراً، تظهر نتائج الدراسة بأن هناك علاقة مباشرة وقوية بين النية للإبلاغ عن الفساد والسلوك العام تجاه الفساد، وهذا يدل أن المشاركين قد يقومون بترجمة النوايا إلى أفعال والتقدم للإبلاغ عن الفساد، ولكن بالطبع وكما ذكرنا سابقاً فإن هناك أيضاً بعض العوامل التي قد تؤثر سلباً على نية الأشخاص للإبلاغ عن الفساد.

### جدول رقم ٣: العوامل المؤثرة على النية للإبلاغ عن الفساد

الدلالة الإحصائية	قيمة T المحسوبة	معامل التأثير	متغيرات الدراسة
.618	-500	-.014	خطورة الفعل الخاطئ
.000	11.929	.493	الشعور إتجاه الإبلاغ عن الفساد
.000	6.341	.280	العادات والتوجهات العامة
.001	-3.352	-.106	السلوكيات العامة
.038	-2.078	-.067	الضرر من الإبلاغ عن الفساد
.004	2.896	.092	ثقافة الإبلاغ عن الفساد
.001	3.241	.226	الثقة في مؤسسات الدولة
.093	1.682	.107	الثقة في الجهات المختصة بمكافحة الفساد
.000	5.176	.238	فاعلية مؤسسات الدولة
.000	-5.166	-.298	فاعلية الجهات المختصة بمكافحة الفساد
.114	-1.581	-.050	آليات مناسبة للإبلاغ عن الفساد
.094	1.679	.047	مركز/منصب مرتكب الفساد
.094	1.679	.047	

## مناقشة النتائج

تبين النتائج بأن غالبية المشاركين (ما يفوق عن ٧٥% من المشاركين) يرون أن الإبلاغ عن الفساد مهم لتحسين سمعة الكويت الخارجية و يساهم بشكل اساسي في عملية التنمية و الاعمار .

تبين النتائج بأن ٤٣% من المشاركين لا يرون أنه من واجبهم المدني الإبلاغ عن الفساد وتتفق هذه النتائج مع السؤال عن أن شخص آخر سيقوم بالإبلاغ ، حيث عبر ٣٨% من المشاركين عن اتفاقهم بأن شخص آخر سيقوم بالإبلاغ وأنهم لا يرون حاجة لأن يقوموا بالإبلاغ بنفسهم. وهذا مؤشر على قلة إدراك هذه الفئة من المشاركين بأهمية الإبلاغ للقضاء على الفساد.

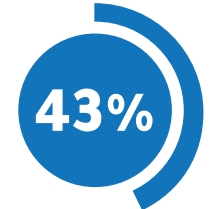
ويرى ٣٥% من المشاركين بأن الضرر من الإبلاغ عن الفساد مرتفعاً جداً مما يعد أحد المعوقات التي قد تحول دون الإبلاغ عن الفساد.

ويبين الشكل التالي توزيع آراء المشاركين بخصوص الضرر من الإبلاغ عن الفساد. ويبين الرسم رقم (٤) توزيع آراء المشاركين حول الضرر من الإبلاغ عن الفساد.

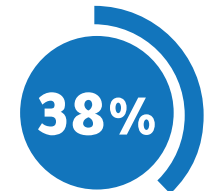
يرون أن الإبلاغ عن الفساد مهم لتحسين سمعة الكويت الخارجية و يساهم بشكل اساسي في عملية التنمية و الاعمار



لا يرون أنه من واجبهم المدني الإبلاغ عن الفساد



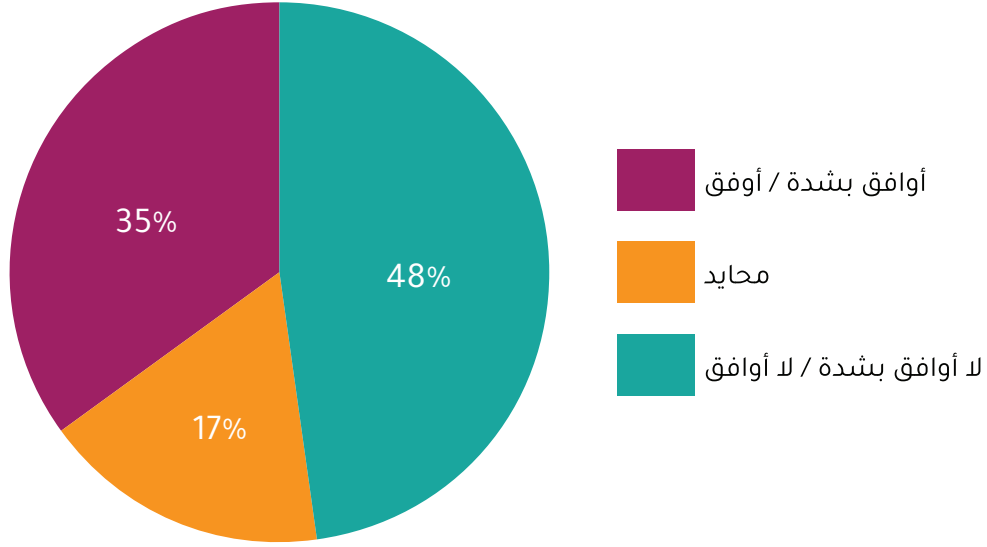
يرون بأن شخص آخر سيقوم بالإبلاغ وأنهم لا يرون حاجة لأن يقوموا بالإبلاغ بنفسهم



٣٥ ٪ يرون أن الضرر مرتفع من الإبلاغ عن الفساد.

35%

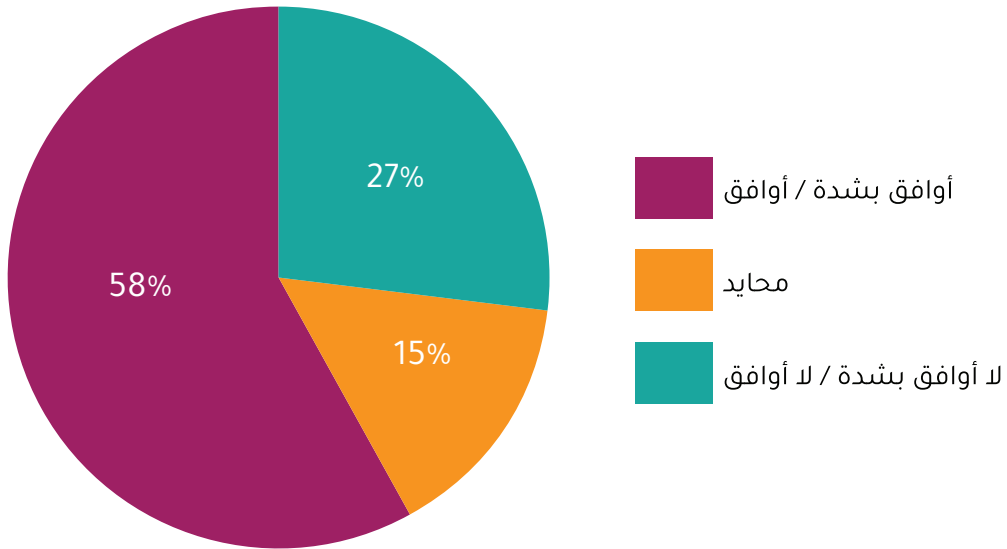
#### الرسم رقم ٤: الضرر من الإبلاغ عن الفساد



٥٨ ٪ من المشاركين يرون بأن احتمالية الضرر الشخصي الذي قد يلحقهم من الإبلاغ عن الفساد الشخصي قد تكون عالية، مما قد يؤدي إلى قلة التوجه العام للإبلاغ عن الفساد لدى المواطنين أو المقيمون، .

58%

#### الرسم رقم ٥: الضرر الشخصي من الإبلاغ عن الفساد

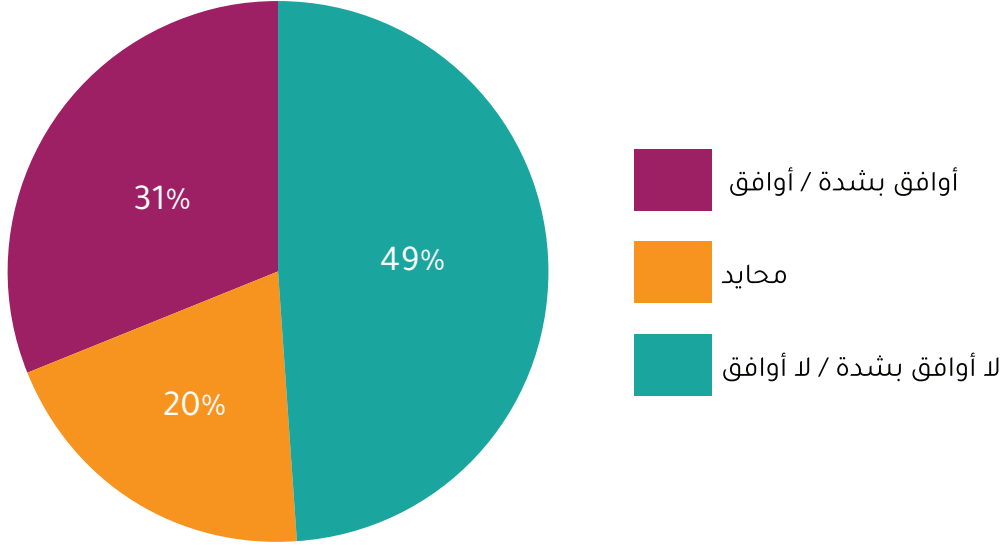


توضح النتائج أيضاً بأن ٣١ ٪ من المشاركين يرون بأن الحكومة تقوم بالدور المناط بها لتثقيف المواطنين والمقيمين بدورهم وحقوقهم ومسؤولياتهم تجاه الإبلاغ عن الفساد، بينما يرى ٤٩ ٪ من المشاركين بأن هناك قصور في الدور الحكومي فيما يخص بتوعية المجتمع حول الإبلاغ عن الفساد وخطورته وكيفية التعامل معه، وهذا ما يوضحه الرسم رقم (٦).

٤٩٪ يرون أن هناك قصور في الدور الحكومي فيما يخص توعية المواطنين عن الفساد وآثاره السلبية في المجتمع

الرسم رقم ٦: ثقافة الإبلاغ عن الفساد

49%

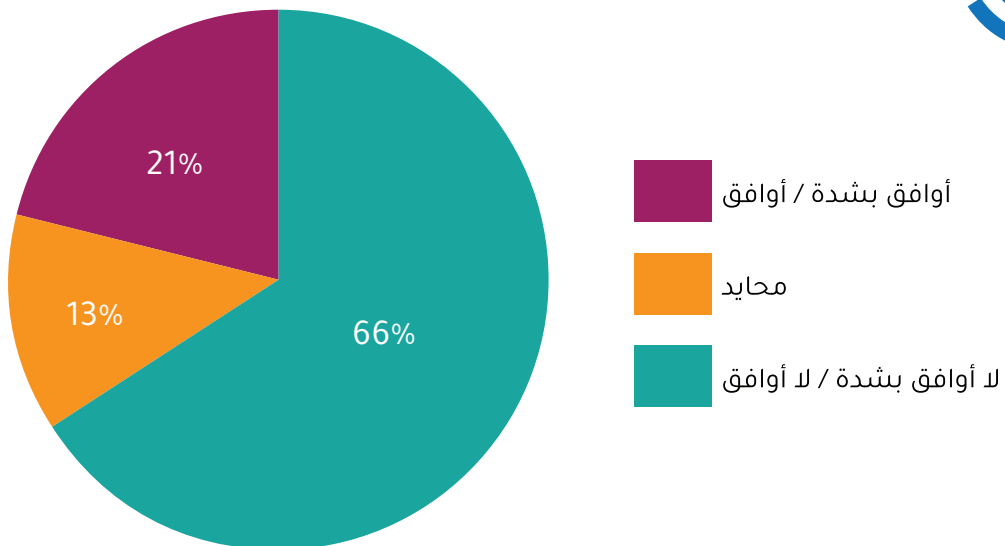


أما بالنسبة للثقة في مؤسسات الدولة لمكافحة ومحاربة الفساد، فإن الغالبية من المشاركين (٦٦٪) لا يثقون بأن مؤسسات الدولة تقوم بالدور الكافي لتشجيع الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وحماية السرية، بينما يرى فقط ٢١٪ من المشاركين بأن مؤسسات الدولة تقوم بما يجب عليها فعله، ويتضح لنا من هذه النتيجة بأن هناك انطباع لدى المواطنين والمقيمون بأن هناك قصور في أداء مؤسسات الدولة فيما يخص محاربة ومكافحة الفساد، وهذا ما بينه الرسم رقم (٧).

٦٦٪ لا يثقون بأن مؤسسات الدولة تقوم بالدور الكافي لمكافحة الفساد

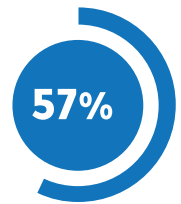
الرسم رقم ٧: الثقة في مؤسسات الدولة

66%

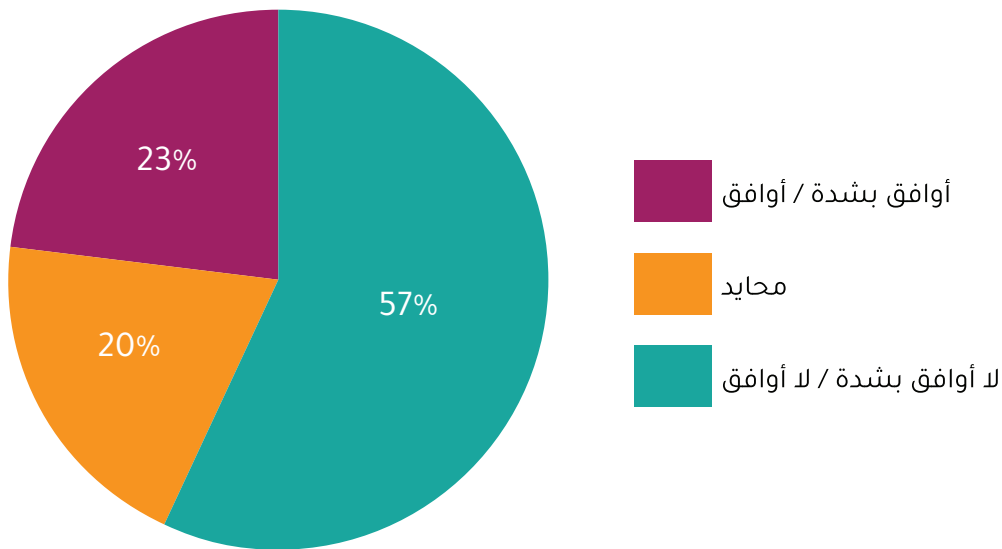


يوجد في دولة الكويت جهات مختصة بمكافحة الفساد وشبهات الاعتداء على المال العام، ولكن تظهر النتائج في الرسم رقم (٨) ايضاً عدم ثقة المواطنين والمقيمين بما تقوم به الجهات المختصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد وحماية المبلغين، ٥٧% لا يثقون بأن الجهات المختصة بمكافحة الفساد تقوم بالدور الكافي لمحاربة الفساد، ومن هنا نرى ضرورة تفعيل واستحداث قوانين أكثر حزمًا وتطبيق آليات مناسبة تساهم في رفع ثقة المواطنين والمقيمين في عمل الجهات المختصة بمكافحة الفساد، ولعل من أهم الاستنتاجات في هذا المقام أهمية قيام الجهات المختصة بتكثيف دورها الإعلامي والتوعوي فيما يخص كيفية محاربة الفساد والمسؤوليات المناطة بهم لزيادة معدلات الإبلاغ عن الفساد وإبراز دورها في تنظيم الآلية المتبعة للإبلاغ وطمأنة العامة وذلك من خلال نشرات توعوية مستمرة. ويبين الرسم البياني التالي ثقة المشاركين في الجهات المختصة بمكافحة الفساد.

٥٧% لا يثقون بأن الجهات المختصة بمكافحة الفساد تقوم بالدور الكافي لمحاربة الفساد



### الرسم رقم ٨: الثقة في الجهات المختصة بمكافحة الفساد

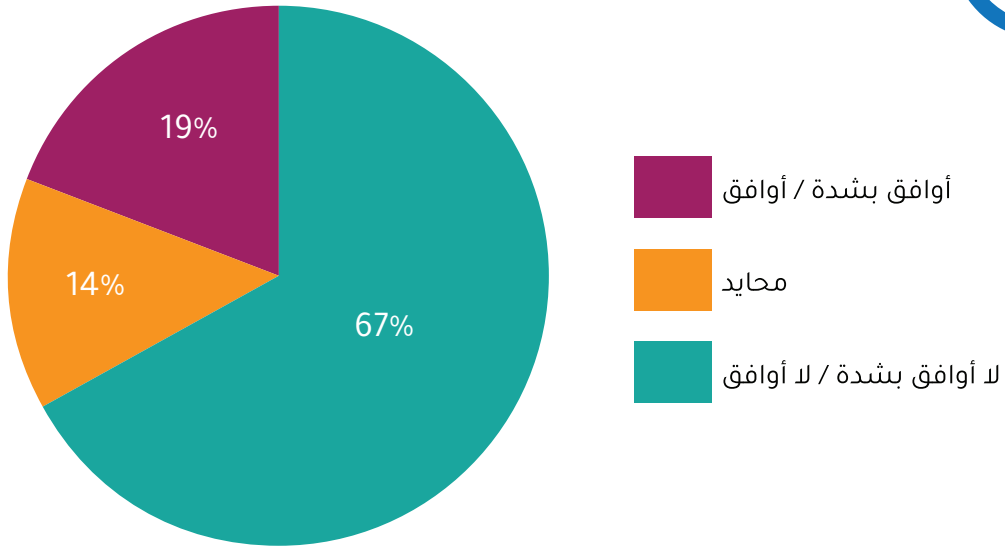


يبين الرسم رقم (٩) فاعلية مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد، حيث يرى ٦٧% من المشاركين بأن مؤسسات الدولة غير فعالة في مكافحة الفساد، وهذا ما يؤكد النتيجة التي تم التوصل لها عند سؤال المشاركين عن الثقة في مؤسسات الدولة. وتبين النتائج ايضاً بأن فقط ١٩% من المشاركين يرون أن ما تقوم به مؤسسات الدولة من مكافحة الفساد وحماية المال العام فعال.



٦٧ ٪ يرون أن مؤسسات الدولة غير فعالة في مكافحة الفساد

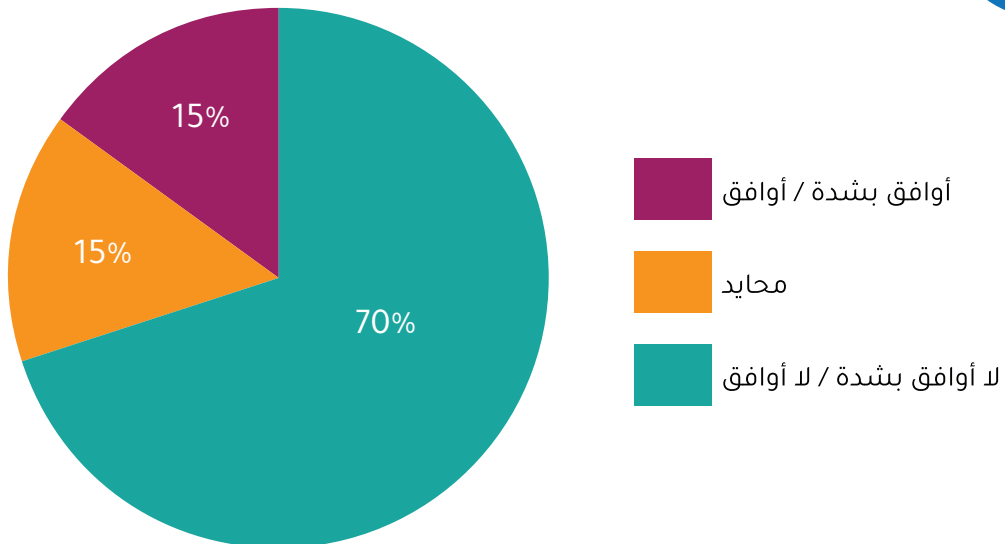
### الرسم رقم ٩: فاعلية مؤسسات الدولة



كما يبين الرسم رقم (١٠) أدناه فاعلية الجهات المختصة في مكافحة الفساد وحماية المال العام، حيث نرى أن انطباع غالبية المشاركين (٧٠٪) هو أن الجهات المختصة بمكافحة الفساد غير فعالة، ولعل ما يجب القيام به في هذه الحالة هو مراجعة الإجراءات التي تطبقها الجهات المختصة وإعادة دراسة كافة اللوائح الحكومية المتعلقة بمكافحة الفساد وحماية المال العام والعمل على تنقيحها، إن استدعى الأمر، وذلك من أجل زيادة فاعلية الجهات المختصة بمكافحة الفساد من وجهة نظر المشاركين.

٧٠ ٪ يرون أن الجهات المختصة بمكافحة الفساد غير فعالة في مكافحة الفساد

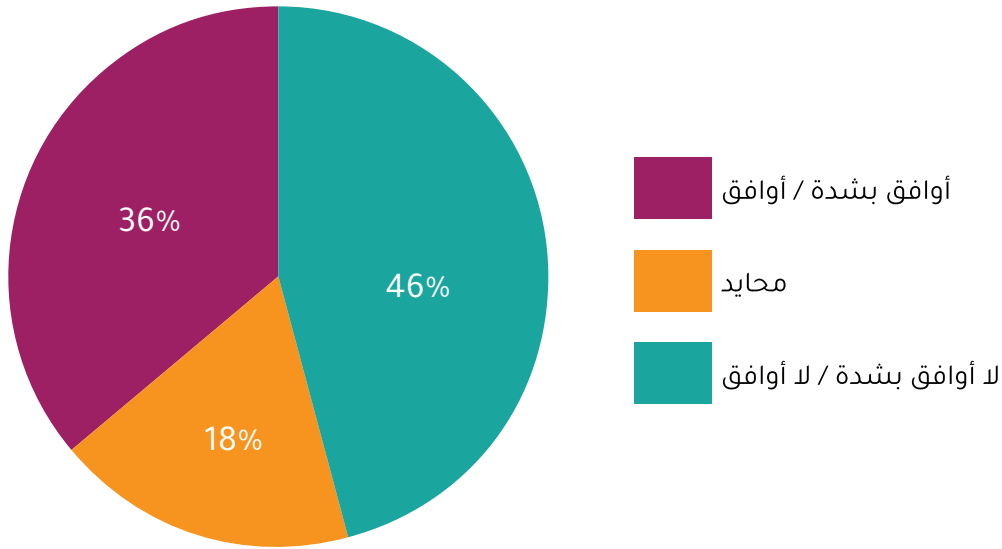
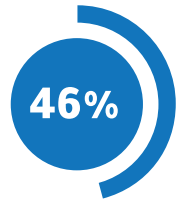
### الرسم رقم ١٠: فاعلية الجهات المختصة بمكافحة الفساد



وأخيراً، بينت نتائج الدراسة بأن ٤٦٪ من المشاركين لا يوافقون على وجود آليات وقنوات مناسبة للإبلاغ عن الفساد، حيث أفادت هذه الشريحة من المشاركين بعدم درايتهم بآليات مكافحة الفساد وكيفية استخدامها للإبلاغ، **وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية تفعيل التكنولوجيا المتطورة واستخدامها لتحديث آليات الإبلاغ عن الفساد والتي تضمن في الوقت ذاته حماية سرية معلومات الشخص المبلغ، وكذلك بضرورة زيادة الوعي العام عن استخدام تلك الآليات.** وهذا ما يبينه الرسم رقم ١١.

٤٦ ٪ يرون أن لا يوجد آليات او قنوات مناسبة للإبلاغ عن الفساد

الرسم رقم ١١: آليات الإبلاغ عن الفساد



## التوصيات النهائية

- قيام مؤسسات الدولة والجهات المختصة بمكافحة الفساد بالعمل على وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد والتعدي على المال العام، حيث تشمل كافة المجالات الحيوية في الدولة مثل التعليم والصحة والاقتصاد والإعلام، وذلك من خلال إنشاء لجان مشتركة من كافة الجهات المعنية ويتم إشراك بعض الباحثين الكويتيين البارزين في المجال ذاته في اللجنة للقيام بإعداد الاستراتيجية.
- تدشين منصة إلكترونية آمنة لتبادل المعلومات عن الفساد مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل إنشاء منظومة موحدة تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الأموال العامة في دولة الكويت ودول الخليج كافة.
- تصميم وتنفيذ وإطلاق منصة آلية للإبلاغ عن الفساد حيث يتمكن كل شخص لديه معلومات عن الفساد من الإبلاغ بشكل سري وآمن.
- المراجعة الدورية المستمرة لإجراءات مكافحة الفساد والعمل على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في محاربة جرائم الفساد والتعدي على المال العام.
- عقد ورش عمل ومنتديات دورية تساهم في إبراز دور الجهات المعنية في مكافحة الفساد والمسؤوليات المناطة بها.
- طباعة وتوزيع نشرات دورية عن النجاحات التي حققتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد من أجل توعية المواطنين بأن تلك الجهات تؤدي الدور المطلوب منها.
- مراجعة الاجراءات التي تطبقها الجهات المختصة وإعادة دراسة كافة اللوائح الحكومية المتعلقة بمكافحة الفساد وحماية المال العام والعمل على تنقيحها إن استدعى الأمر وبالأخص فيما يتعلق بحماية المبلغين.
- تعزيز الشراكة المجتمعية بكافة صورها وأشكالها لخلق شبكة رصد قوية ومتماسكة وداعمة لمجابهة أوجه الفساد المختلفة.
- إعداد ونشر فيديوهات توعوية عن دور المواطنين في مساندة الجهات المعنية في مكافحة الفساد و تثقيفهم فيما يخص آليات محاربة الفساد.

- AL Diwan Al Amiri. (n.d.). Retrieved December 6, 2020, from <http://www.da.gov.kw/eng/aboutkuwait/independence.php>.
- Al-Haidar, F. (2018). Whistleblowing in Kuwait and UK against corruption and misconduct. *International Journal of Law and Management*, 60(4), 1020-1033.
- Alleyne, P., Hudaib, M., & Pike, R. (2013). Towards a conceptual model of whistle-blowing intentions among external auditors. *The British Accounting Review*, 45(1), 10-23.
- Alsayed, H. (2015, May 06). «Affairs» dissolves the board of the Transparency Society. *Al-WATAN Newspaper*. Retrieved December 6, 2020, from <http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=432452&yearquarter=20152>
- Al-Sulaili, A. (2017, December 19). Conflict of Kuwaiti governments. *Alshahed*. Retrieved December 6, 2020, from [http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com\\_k2&view=item&id=18688:صراع-الحكومات-الكويتية](http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=18688:صراع-الحكومات-الكويتية)
- Chen, C. P., & Lai, C. T. (2014). To blow or not to blow the whistle: The effects of potential harm, social pressure and organisational commitment on whistleblowing intention and behaviour. *Business Ethics: A European Review*, 23(3), 327-342.
- Gao, L., & Brink, A. G. (2017). Whistleblowing studies in accounting research: A review of experimental studies on the determinants of whistleblowing. *Journal of Accounting Literature*, 38, 113-.
- Gottschalk, P., & Smith, C. (2016). Detection of white-collar corruption in public procurement in Norway: The role of whistleblowers. *International Journal of Procurement Management*, 9(4), 427.
- Greenwood, C. A. (2015). Whistleblowing in the Fortune 1000: What practitioners told us about wrongdoing in corporations in a pilot study. *Public Relations Review*, 41(4), 490-500.
- Gundlach, M. J., Douglas, S. C., & Martinko, M. J. (2003). The decision to blow the whistle: A social information processing framework. *The Academy of Management Review*, 28(1), 107.
- Johansson, E., & Carey, P. (2016). Detecting fraud: The role of the anonymous reporting channel. *Journal of Business Ethics*, 139(2), 391-409.
- Kuwait Financial Intelligence Unit. (n.d.). Retrieved December 6, 2020, from <http://www.kwfiu.gov.kw/Webpage/PARAGRAPHS/ParagraphData/?main=gb4q0bATS3rYcKByCpUetQ==>
- Kuwait State Audit Bureau. (n.d.). Retrieved December 6, 2020, from <https://www.sabq8.org//sabweb/pages/paragraph.aspx?ID=A20VCxO4AU/5SqkxDpZd5B6gbrn6IFtOqxXiERu5Es=>

- Kuwait to implement five-year, first of its kind anti-corruption strategy. (2019, January 21). Kuwait Times. Retrieved December 6, 2020, from <https://news.kuwaittimes.net/website/kuwait-to-implement-five-year-first-of-its-kind-anti-corruption-strategy/>
- Kuwait Transparency Society. (n.d.). Retrieved December 6, 2020, from <http://transparency.org.kw/ar/نشأة-الجمعية/>
- Latan, H., Ringle, C. M., & Jabbour, C. J. C. (2018). Whistleblowing intentions among public accountants in Indonesia: Testing for the moderation effects. *Journal of Business Ethics*, 152(2), 573-588.
- Lee, G., & Turner, M. J. (2017). Do government administered financial rewards undermine firms' internal whistle-blowing systems? A pitch. *Accounting Research Journal*, 30(01), 611-.
- Legal Information Network of the Gulf Cooperation Council. (n.d.). Retrieved December 6, 2020, from <http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1069>
- Miceli, M. P., & Near, J. P. (2013). An international comparison of the incidence of public sector whistle-blowing and the prediction of retaliation: Australia, Norway, and the US. *Australian Journal of Public Administration*, 72(4), 433-446.
- Nazaha. (2018). "About Us," retrieved December 6, 2020, from <http://www.nazaha.gov.kw/AR>
- Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and government: Causes, consequences, and reform*. Cambridge university press.
- T. (2015, June 11). Kuwait chapter of Transparency International under threat. Retrieved December 6, 2020, from [https://www.transparency.org/news/pressrelease/kuwait\\_chapter\\_of\\_transparency\\_international\\_under\\_threat](https://www.transparency.org/news/pressrelease/kuwait_chapter_of_transparency_international_under_threat)
- The National Assembly approves the draft law establishing the Anti-Corruption Commission as a matter of urgency. (2016, January 14). *Al-Watan New Paper*, Mohamoon-kw. Retrieved December 6, 2020, from <http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?action=DisplayNews&type=1&id=35978&Catid=6941>
- Walugembe, C. (2015, December 5). Kuwait: Developments Relating To Bribery And Related Offences. *Global Compliance News*. Retrieved December 6, 2020, from <https://globalcompliancenews.com/kuwait-developments-relating-to-bribery-and-related-offences/>
- Watts, L. L., & Buckley, M. R., (2017). A dual-processing model of moral whistleblowing in organizations. *Journal of Business Ethics*, 146(3), 669-683.